

(٤٩) العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي.

١ - تحيط علماً بتقريري مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة ودورته العشرين^(٤٩) وعن دورته الحادية والعشرين^(٥٠):

٢ - تحيط علماً مع الارتياح باعتماد اتفاق إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠^(٥١) والtributes المعقودة التي أعلنت بالفعل للحساب الثاني للصندوق، وتحث جميع الحكومات على أن تتم بسرعة الإجراءات اللازمة للتوفيق على الاتفاق أو التصديق عليه أو قبوله أو إقراره، لكي يدخل حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن:

٣ - تحيط علماً مع الارتياح أيضاً باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائل للسلع في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٠^(٥٢) وتحث جميع الحكومات على توقيع الاتفاقية وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة لكي تصبح أطرافاً متعاقدة فيها في أسرع وقت ممكن :

٤ - ترحّب بقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٢٢ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠^(٥٣) بشأن مشاكل الديون والتنمية للبلدان النامية، وتحث جميع البلدان المقدمة المسوّى المترتبة، التي لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة، لكي تنفذ تنفيذاً كاملاً وفورياً الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(٥٤). على أن تفعل ذلك آخذة بعين الاعتبار الفقرة ٥ منه :

٥ - تحيط علماً بتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي الرفيع المستوى المعنى بتطور النظام النقدي الدولي^(٥٥) الذي اجتمع في جنيف من ٢٨ تموز/ يوليه إلى ٥ آب/أغسطس ١٩٨٠ وتؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المساعدة في الجهود الرامية إلى تطوير النظام النقدي الدولي وخاصة فيما يتعلق

(٤٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/35/15)، المجلد الأول.

(٥٠) المرجع نفسه، المجلد الثاني.

(٥١) TD/IPC/CF/CONF/24

(٥٢) TD/MT/CONF/16

(٥٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/35/15)، المجلد الثاني، المرقق الأول.

(٥٤) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الأول، الجزء الأول، المرقق الأول.

(٥٥) TD/B/823-TD/B/AC.32/2

٥٩/٣٥ - المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الخارجية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في التقرير المؤقت للأمين العام عن المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الخارجية^(٤٨) ،

وإذ تشير إلى القرار ١١٠ (د - ٥) الذي اتخذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة المعقودة في مانيلا في الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩^(٤٧) ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٦٠/٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن عقد النقل والمواصلات في إفريقيا، و١٩٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي

رجت فيه من الأمين العام أن يتخذ الخطوات الالزمة للتعجيل بتنفيذ قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٠ (د - ٥) وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة ،

وإذ تأسف لعدم تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٣/٣٤ ،

وإذ تدرك الصعوبات الخاصة التي تواجه زائير بسبب المشاكل التي تواجه تجاراتها الخارجية من حيث النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الخارجية ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٤ بشأن المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الخارجية^(٤٨) ،

٢ - ترجو من الأمين العام أن يواصل جهوده بهدف تمكن أجهزة الأمم المتحدة المعنية من توفير المساعدة التقنية الالزمة إلى حكومة زائير في أقرب وقت ممكن ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٣

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٦٠/٣٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قاراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج

الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية.

وإذ لا يغيب عن بالها أن الحاجة تقتضي اتخاذ مزيد من الإجراءات المحددة لمساعدة البلدان الجزرية النامية في التغلب على المعوقات الرئيسية التي تواجهها في عملية تنميتها، ولاسيما تلك البلدان التي تعاني من معوقات ناجمة بصفة خاصة عن صغر حجمها وناتها، وقيود النقل والاتصالات، وبعد المسافات بينها وبين مراكز الأسواق، والأسواق الداخلية المحدودة جداً، ونقص الخبرة التسويقية، وقلة ما حيث به من موارد، ونقص الموارد الطبيعية، والاعتماد الشديد على سلع أساسية قليلة لإمدادها بعصائرها من العملات الأجنبية، وقلة الموظفين الإداريين والأعباء المالية الثقيلة.

وإذ تضع في اعتبارها أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(٥٩)،

١ - تلاحظ بقلق أنه لم يتم حتى الآن الاضطلاع إلا بعد ضئيل جداً من المبادرات الهامة لتنفيذ الإجراءات المحددة المتوجحة في قراري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) و١١١ (د - ٥) :

٢ - تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تتخذ خطوات عاجلة وفعالة لتنفيذ إجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية كما هو متوجّي في قراري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) و١١١ (د - ٥) وكذلك القرارات الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع :

٣ - تدعو المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ مزيد من التدابير عند اللزوم ، لتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة لاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية في أثناء عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث :

٤ - تقر أن تضطلع في دورتها السابعة والثلاثين بدراسة استعراضية شاملة لتنفيذ التدابير التي يتّخذها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية : على النحو المطلوب في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وغيرها من القرارات المتعلقة بهذا الموضوع .

الجلسة العامة ٨٣

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

^(٥٩) انظر القرار ٥٦/٣٥، المرفق .

تفاعل هذا النظام مع التجارة والتنمية العالميتين ، وتحث البلدان التي لم تشارك في أعمال فريق الخبراء على الاشتراك في هذه الأعمال مستقبلاً :

٦ - تلاحظ مع القلق أن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا لم ينه في دورته الثالثة مهمته على النحو الذي طلبه الجمعية العامة في القرار ١٩٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرر عقد دورة رابعة للمؤتمر في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ وتكرر مطالبتها لجميع الحكومات بإيداء الإرادة والمرؤنة السياسيين الضروريتين للوصول إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة واتخاذ كل ما يلزم من قرارات لاعتماد مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، مع وضع مصالح واهتمامات البلدان النامية في الاعتبار :

٧ - تلاحظ مع الارتياح اعتماد الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي ، ١٩٧٩^(٦٠) ، وتحث الحكومات التي وقعت على الاتفاق ولكن لم تنته بعد الإجراءات الالزمة للتصديق عليه أو قبوله أو إقراره ، على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن ، وتحث الحكومات التي لم توقع بعد على الاتفاق ولكنها ترغب في الانضمام إليه ، على أن تفعل ذلك دون تأخير بعد دخوله حيز التنفيذ مؤقتاً ، وذلك لكي يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بصورة نهائية في وقت مبكر .

الجلسة العامة ٨٣

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٦١/٣٥ - برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تكرر تأكيد برنامج الإجراءات المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية المتوجّي في قراري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦^(٥٧) و١١١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩^(٥٨) ،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون

^(٥٦) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.II.D.5 .

^(٥٧) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والملفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.76.II.D.10 والتصوير) الجزء الأول ، الفرع ألف .

^(٥٨) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والملفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) الجزء الأول ، الفرع ألف .